

على المعتد لكن الزوج يشارك المحرم في هذه الثلاثة والصلوات الثلاثة
لا يقين مقام المحرم والزوج في السنن يخص المحرم والتسبب باحكامها
مقتضى على قريبه لولم يكن ولا يختص بالاصل والفرع ومنها وجوب
نقطة الغنم العاجر على قريبه الغنم ولا بد من كونه رجلا محرما
من جهة القرابة تامة من العمر الا من الرضاع لا يعتق ولا يعتق بنته
ويصل المحرم قريبه ومنها انه لا يجوز التبريق بين صغير ومحرم
يلعب او هبة الا في عشر مسائل ذكرناها في شرح اكثر من ثوب
صح البيع ومنها ان العريضة مانعة من الرجوع في الهبة ويختص
الاصول والفرع من بين سائر المحارم باحكامها ومنها انه لا ينقطع
احدهما بسقوط مال الاخر ومنها لا ينقض ولا يشهد احدهما الاخر
ومنها تحريم سوطه كل منهما على الاخر ولو تزنا ومنها تحريم
مكرحة كل منهما على الاخر بمجرد العقد ومنها لا يدخلون في
الوصية الا تاربا ويختص الاصول باحكامها ومنها لا يجوز له قبل
اصله المحرمي الادعاء عن نفسه وان خاف رجوعه ضيق عليه
والجاءه بغيره غيره وله تنكح فرعه المحرمي كهرمه ومنها لا ينكح
الاصل بفرعه وينكح الفرع باصله ومنها لا يجوز مسافرة الفرع الا
بإذن اصله دون عكسه ومنها لو ادعى الاصل ولد جاربه
الجمه ثبتت نسبته والمذاب الاب كالأب عند عدسه ولو حكما بدم
الاصلية بخلاف الفرع اذا ادعى ولد جاربه اصله لم يقع التمسك
بالاصول ومنها لا يجوز الجهاد الا باذنهم بخلاف الاصول لا يوقف
جهادهم على اذن الفرع ومنها لا يجوز المسافرة الا باذنهم ان
كان الطوبى نحو فان لم يكن ملحقا فكذلك والا فلا ومنها اذا

حرم المحرم على بعض دوله وعمره فلهما كالموت فكذلك ما نسب والرضاع
وهي صورا من حرمان النسب وانما الجمان بالجمه ما يقع له ولو كان
كان او حيا من غيره او زنا الجمان بالجمه فكله الا ان المحرم حرمان
ويعلق الا ان وان كان وان سفلوا المراه حدها القران والفسق دخل
بنت ولغة المراه ويعلق اوسه اولها وان سقطت ان كان دخل المراه ولو
يكونون يوم القيمة فراعهم ولا يبرون عكس ما كانوا عليه في الدنيا
الرابعة صرح ابن عبد السلام بان الايكة في الغنم لا يرون النسب
نعاني قال ان الله تعالى قال لا تدركه الابصار وقد استثنى
بعض مؤمنى البشر بنيتي على عبوسه في الايكة قال في كلام المرجان
هذا ان الجن لا يروى الا في الاية باقية على العموم فيهم لبيضا التبريق
ولم يتغيره الا في سوطي وفي الاستدلال على عدم رؤية الايكة
والجن بالية نظرا لانها تدل على عدم رؤية المؤمنين اصلا
استثنى قال التا في البيضا وهي لا تدركه لا تحيط به واستدل
المعتزلة على استناع الرؤية وهو ضعيف اذ ليس الا ذلك مطلق
الرؤية ولا النبي في الاية عاين في الاوقات فلعله مخصوص ببعض
الحالات ولا في الاستناع فانه في ثوبه كل بصير يدركه مع ان
النبي لا يوجب الاستناع انتهى احكام المحارم العموم عندنا من حرم
نكاحه على التابيد بنسب او مساهرة او رضاع ولو يوطئ حرام
فخرج بالاول ولد العورة والمؤنة له وبالثاني اخت الزوج
وعمتها وخالتها وشبه ام الزني بها وبنتها وابا الزاني
وابنه واحكامه تحريم النكاح وجواز النظر والملو والمسافرة
الا المحرم من الرضاع فان الملوة بها مكروهة وكذا بالمهرة
التشابة وحرمة النكاح على التابيد لا مشاركة للمحرم نفسها
فان الملاعبة على الكذب منسه او خرج عن افعلية الشهادته
والجوسية على الاسلام او يهودها او تنصرها او اطلقتها فلا
يدخل الاثافي وانقضت منسوخة الفريضة بها
وانقضت غيرها معتدة الغير بانقضائها وكذا الامشاركة
للمحرم في جواز النظر والملوة والسفر وانما عهد لها فلا يصح
فوق والمطلوب لا يجوز الا مع الوصل لان الفرع اذا لم يوطئ الا مع
وهو لا يجوز الا مع الوصل لان الفرع اذا لم يوطئ الا مع الوصل
وهو لا يجوز الا مع الوصل لان الفرع اذا لم يوطئ الا مع الوصل
وهو لا يجوز الا مع الوصل لان الفرع اذا لم يوطئ الا مع الوصل

النسب الثقات
الاصول
والفرع

منه
الاصول
والفرع

منه
الاصول
والفرع

منه
الاصول
والفرع

منه
الاصول
والفرع

منه
الاصول
والفرع

منه
الاصول
والفرع

منه
الاصول
والفرع

منه
الاصول
والفرع